قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552

الجزائر وحتمية ترشيد الإنفاق العام في ظل تقلبات أسعار النفط

Algeria and the Imperative of the Rationalization of Public Expenditure under of Oil Price Fluctuations

سعيدة آيت جيدة [1]، *، نبيل بوفليح [2]، عمر آيت مختار [3]،
[1] جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، مخبر العولمة و إنعكاساتها على إقتصاديات دول الشمال الإفريقي وإختبار مدى إمكانية إنشاء إتحاد إقتصادي موحد لها، الجزائر
[2] جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، مخبر الأنظمة المالية و المصرفية و السياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات الدولية، الجزائر
[3] جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، مخبر الأنظمة المالية و المصرفية و السياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات الدولية، الجزائر

Key words:

Public expenditure

Rentier economy

Rationalization of Public expenditure

Oil price fluctuations.

Abstract

This research aims to show the new orientation adapted by Algeria in the management of public expenditure based on the rationalization policy, which is considered as a sureness policy under a volatile oil market prices and an expansive expending policy that is difficult to abandon them.

At the end of our study, we conclude that the oil tax is the main source of financing public expenditure, which exposes its public budget to instability and we know that this source is influenced by fluctuating oil prices. Our research shows also the absence of a clear and integrates strategy based on the rationalization of public expenditure in Algeria despite the role played by the decisions taken in order to minimize the importance of budget deficiency.

Therefore, the research recommended the need to adopt a new economic policy away from the Rentier economy policy by varying sources of budget financing based on durable and stable resources , and the orientation towards rational and effective exploitation of the financial resources. This orientation must be accompanied by raising the efficiency of public expending, promoting transparency and activating the role of controlling expenditure by reviewing and developing control system.

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال :2020-07-27

القبول : 2021-01-10

الكلمات المفتاحية:

الإنفاق العام

الإقتصاد الريعي

ترشيد الإنفاق العام

تقلبات أسعار النفط.

ملخص

يهدف البحث إلى بيان التوجه الجديد للجزائر في تسيير الإنفاق العام المرتكز على سياسة الترشيد، والذي يعد ضرورة حتمية في ظل سوق نفطية متقلبة الأسعار وسياسة إنفاقية توسعية يصعب التخلي عنها.

وقد خلص البحث إلى أن الجباية النفطية تشكل مصدر التمويل الأساس لنفقات الدولة وأن مستويات الإنفاق العام تتأثر بشكل نسبي بحركة أسعار النفط وهو ما يعرض ميزانيتها العامة لعدم الإستقرار ، كما لوحظ أنه على الرغم من مساهمة التدابير المتخذة في تخفيف حدة العجز الموازني إلا أن هناك غياب لإستراتيجية واضحة ومتكاملة قائمة على ترشيد الإنفاق العام في الجزائر.

وعليه فقد أوصى البحث بضرورة تبني سياسة إقتصادية جديدة بعيدا عن سياسة الإقتصاد الريعي من خلال العمل على تنويع مصادر تمويل الميزانية العامة للدولة والإعتماد على إيرادات ذات ديمومة وإستقرارية، والتوجه نحو الإستغلال الفاعل والعقلاني للموارد المالية وأن يصاحب هذا التوجه العمل على رفع كفاءة الإنفاق العام، تعزيز الشفافية وتفعيل دور الرقابة على النفقات عبر مراجعة المنظومة الرقابية والعمل على تطويرها.

* Corresponding author at : Hassiba Benbouali University of Chlef, Algeria.
Email : aitkabyle@yahoo.fr

1. مقدمة

يشكل الإنفاق العام آداة فاعلة من أدوات السياسة المالية والتي تستخدمها الدولة لزيادة النمو وتحقيق الإستقرار الإقتصادي من خلال تحصيص الموارد وتوزيعها بين القطاعات والأنشطة المختلفة.

وقد أدى إتساع نشاط الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الإقتصادية إلى إتجاه الإنفاق العام نحو التزايد، فأضحت بذلك ظاهرة تميز المالية العامة لغالبية الدول، على غرار الجزائر التي تبنت مع حلول الألفية الثالثة تجربة تنموية قائمة على سياسة مالية توسعية مدعومة بتنامي عائدات النفط نتيجة إرتفاع أسعاره في السوق العالمية، وبإعتبارها مصدر التمويل الأساس للموازنة العامة للدولة كما هوحال معظم الدول الريعية.

لكن ومع الإنخفاض الحاد الذي سجلته أسعار النفط منتصف 2014 والذي أدى إلى تراجع الموارد النفطية عن مستوى الإنفاق العالي الذي تطبعت عليه البلاد من جهة، ومع تزايد إعتماد الجزائر على الموارد النفطية في إدارة العملية التنموية من جهة، كل ذلك أثر سلبا على المؤشرات الإقتصادية الكلية وأدى إلى تسجيل عجوزات مالية متتالية في رصيد الميزانية العامة، مما تطلب ضرورة إنتهاج سياسة مالية متوازنة من خلال قيام الحكومة بإتباع جملة من الخطوات الهادفة إلى ضبط وترشيد بنود الإنفاق العام بما يضمن سلامة إستقرار الوضع المالي والإقتصادي للدولة.

من هنا يمكن صياغة مشكلة البحث كالآتي:

في ظل تقلبات أسعار النفط من جهة وإستمرار المنحى التصاعدي للإنفاق العام من جهة أخرى، ماهي التدابير المتخذة من طرف الدولة في إطار سياسة ترشيد الإنفاق العام؟ وماهي أهم متطلبات نجاح هذه السياسة؟

أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من أهمية سياسة ترشيد الإنفاق العام كضرورة حتمية في ظل إقتصاد ريعي يعتمد بشكل شبه كلي على المورد النفطي في تمويل ميزانيته العامة، وفي ظل سوق نفطية تعرف بأكثر الأسواق تقلبا، ومدى الدور الذي تلعبه سياسة الترشيد في ضبط الآداء المالي والرفع من كفاءة وفعالية الإنفاق العام للوصول إلى الإستقرار الإقتصادي.

هدف البحث

على إعتبار الجزائر بلدا ريعيا بإمتياز فقد جاء البحث بهدف تشخيص العلاقة القائمة بين إتجاهات الإنفاق العام في الجزائر وتقلبات أسعار النفط، ومدى تأثير هذه الأخيرة على التوازنات المالية للبلاد، ومنه توضيح توجهات الدولة في إطار ترشيد المخصصات الإنفاقية للحفاظ على الإستقرار المالي والإقتصادي.

فرضية البحث

يستند البحث إلى فرضية رئيسية مفادها أن سياسة الإنفاق العام في الجزائر شديدة الحساسية للصدمات النفطية مما أفضى إلى حتمية إتباع مبدأ الترشيد في الإنفاق العام. وعليه فإن تدابير الترشيد التي اتبعتها الجزائر عملت على التصدي لآثار الصدمة.

منهجية البحث

إعتمد البحث على المنهج الإستنباطي مستعملين أداتي الوصف والتحليل، من خلال عرض تطور النمو في الإنفاق العام وتحليل مدى تأثر مستوياته بتقلبات أسعار النفط، مع وصف أهم الإجراءات التي إتخذتها الجزائر في إطار ترشيد الإنفاق العام.

هيكل البحث: تم تقسيم البحث إلى محورين:

المحور الأول: **السياسة الإنفاقية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط.**

المحور الثاني: **تدابير ترشيد الإنفاق العام في الجزائر ومتطلبات النجاح.**

الدراسات السابقة

• **دراسة سمية هزيل و حسين بن الطاهر** (2018) و المعنونة بـ "تفعيل دور سياسة ترشيد الإنفاق العام كآلية لإدارة الأزمات المالية –الصدمة البترولية أنموذجا-"، جاءت هذه الدراسة لتوضيح مدى تأثير الصدمة البترولية على سياسة ترشيد الإنفاق العام في الجزائر، وقد خلصت الدراسة إلى أن الإقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على العائدات البترولية في تمويل إيراداته، وأن تغيرات أسعار النفط تنعكس بشكل مباشر على ميزانية الدولة مما دفع بالجزائر إلى تفعيل سياسة ترشيد الإنفاق العام لمواجهة الصدمة البترولية.

• **دراسة عمرو هشام محمد صفوت و عماد حسن حسين** (2017) بعنوان: "ترشيد الإنفاق العام ودوره في تحقيق الإستدامة المالية في العراق " والتي عالجت الكيفية التي يمكن من خلالها تعزيز الإستدامة المالية عن طريق ترشيد الإنفاق العام، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن مفهوم ترشيد الإنفاق العام يرتكز على زيادة كفاءة الإنفاق العام إلى أعلى درجة ممكنة، وقد أوصت الدراسة بضرورة تجنب الإعتماد الكلي على الإيرادات النفطية في تمويل النفقات العامة وذلك من خلال تنويع مصادر تمويل الميزانية العامة و ضرورة الإستفادة من التجارب العالمية الرائدة في مجال ترشيد الإنفاق العام.

• **دراسة جداب محي الدين** (2017) **و الموسومة بـ** "ترشيد الإنفاق العام كدعامة للتنويع الإقتصادي في الجزائر في ظل الأزمة النفطية الراهنة "والتي حاول الباحث من خلالها تبيان أهمية الترشيد كضرورة حتمية تفرضها التقلبات الحاصلة في أسواق النفط الدولية و التي أثرت على الإقتصاديات الريعية

بما فيها الإقتصاد الجزائري كما حاول الباحث الوقوف على التجربة الماليزية الناجحة في إدارة الإنفاق العام و في ختام الدراسة أوصى الباحث بضرورة تكافل الجهود بين الدولة كنظام إقتصادي وبين الأعوان الإقتصاديين من خلال عقلنةالإستهلاك و دعم القطاعات الإنتاجية كأحد متطلبات الترشيد.

2ـ المحور الأول: السياسة الإنفاقية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

عرفت السياسة الإنفاقية في الجزائر تغيرات مرتبطة بالتقلبات الحاصلة في أسواق النفط الدولية وهو ماسنحاول الوقوف عليه فيمايأتي.

2. 1 ـ توجهات الإنفاق العام في الجزائر للفترة 2000ـ2017

سنحاول الوقوف على توجهات السياسة الإنفاقية في الجزائر من خلال الوقوف على أهم البرامج التنموية المعتمدة خلال هذه الفترة ومدى تأثيرها على مستويات الإنفاق العام

2. 1 1. ـ التبويب الإقتصادي للإنفاق العام في الجزائر

تطورت عملية تبويب الإنفاق العام بإتساع نشاط الدولة وإزدياد تدخلها في الحياة الإقتصادية، حيث إرتبط التبويب الإداري بدور الدولة التقليدي، ومع تطور الدور الإقتصادي للدولة ظهر مايعرف بالتبويب الإقتصادي.

ويكتسي التبويب الإقتصادي للإنفاق العام أهمية كبيرة بالنظر لما لهذا الإنفاق من تأثير كبير على مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي، ويقسم في الإقتصاد الجزائري على الشكل التالي: (**عايب**، 2010، **الصفحات** 251ـ252)

■ نفقات التسيير(الإنفاق الجاري): تعرف نفقات التسيير بأنها ذلك الإنفاق المخصص لتغطية الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية، وتنقسم نفقات التسيير إلى أربعة عناوين: (**قانون رقم** 84ـ17 **يتعلق بقوانين المالية**، 1984)

1- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.

2- تخصيصات السلطات العمومية.

3- النفقات الخاصة بوسائل المصالح.

4- التدخلات العمومية.

■ **نفقات التجهيز(الإنفاق الإستثماري)**: تتكون نفقات التجهيز من الإستثمارات في المنشآت الأساسية الإقتصادية، الإجتماعية والإدارية والتي لا تعتبر ذات إنتاجية مباشرة، ويضاف لهذه النفقات إعانات التجهيز الممنوحة لبعض المؤسسات العمومية. يتم توزيعها حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة (**محرزي**، 2008، **صفحة** 68)، وتؤدي إلى تنمية الثروة العمومية وتحسين تجهيز الجماعات المحلية.

وبالتالي نستنتج أن نفقات التسيير غير منتجة، غير أن بعضها يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الوطنية، أما نفقات التجهيز فهي في العموم نفقات منتجة إما بصفة مباشرة كنفقات التجهيز الإقتصادي، وإما بصفة غير مباشرة كنفقات التجهيز الإجتماعي.

2. 1 .2 ـ تحليل تطور تدفقات الإنفاق العام في الجزائر للفترة 2000ـ2017

عرفت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال فترة الدراسة تصاعدا في معدلات نمو الإنفاق العام ما يبين أن الجزائر إعتمدت سياسة مالية توسعية، فمن خلال تحليل بيانات الجداول 1، 2، 3، و4 يتضح لنا أن تدفقات الإنفاق العام في الجزائر سجلت إرتفاعا ولكن بنسب متفاوتة، حيث أن هذه النسب تتغير من سنة لأخرى إرتفاعا وإنخفاضا وذلك بحسب توجه الدولة سواء في سياستها المالية بشكل خاص أو الإقتصادية بشكل عام.

الجدول رقم 01: **تطور تدفقات الإنفاق العام في الجزائر للفترة** 2000ـ2004 (**مليارد ج**)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004
النفقات العمومية	1178.1	1321.0	1550.6	1690.2	1891.8
نسبة نمو النفقات العمومية	22.50*	12.12	17.38	9.00	11.92
نسبة النفقات العمومية إلى ن.م.إ	28.57	31.25	34.28	32.18	30.77
نفقات التسيير	838.9	798.6	975.6	1122.8	1251.1
نسبة نفقات التسيير إلى النفقات العمومية	71.21	60.45	62.92	66.43	66.13
نسبة نفقات التسيير إلى ن.م.إ	20.34	18.89	21.57	21.38	20.35
نفقات التجهيز	339.2	522.4	575.0	567.4	640.7
نسبة نفقات التجهيز إلى النفقات العمومية	28.79	39.55	37.08	33.57	33.87
نسبة نفقات التجهيز إلى ن.م.إ	8.23	12.36	12.71	10.80	10.42

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على:

- Banque d'Algérie/Evolution économique et monétaire en Algérie. Rpports 2000-2017.

- D.G.T/ Situations opérations du tresor.

- قوانين المالية 2000-2017

* تم حساب نسبة نمو النفقات العامة لسنة 2000 على أساس حجم النفقات العامة لسنة 1999 والتي قدرت بـ 961.7 مليار دج.

بداية ومع حلول سنة 2000 شهدت النفقات العامة طفرة نوعية إذ سجلت ما قيمته 1178.1 مليار دج أي بمعدل نمو

سنوي 22.50 %، ويعود سبب هذا الإرتفاع في حجم النفقات العامة إلى إرتفاع أسعار النفط وبالتالي إرتفاع حجم الإيرادات من الجباية البترولية والتي تعد المصدر الرئيسي لتمويل النفقات العامة للدولة، وعليه فقد تم إستغلال هذه الزيادة المسجلة في أسعار النفط في بعث النشاط الإقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية ضمن ما يعرف ببرامج الإنعاش الإقتصادي والتي ترجمت في الزيادة في الإنفاق العام.

تم إطلاق أول برنامج ضمن هذه السياسة التنموية سنة 2001 وعرف ببرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي والذي إمتد إلى غاية 2004، حيث شهدت هذه الفترة إرتفاعا متزايدا في حجم الإنفاق العام مع تسجيل تذبذبات في نسب نموها من سنة لأخرى، فقد إنتقل حجم تدفقات الإنفاق العام من 1321.0 مليار دج سنة 2001 إلى 1891.8 مليار دج سنة 2004 أي بمتوسط معدل نمو12.6 %.

هيكليا يمكن القول أن نفقات التسيير سجلت نسبا مرتفعة من إجمالي الإنفاق العام بمتوسط 65.4 % وذلك على حساب نفقات التجهيز. هذه الأخيرة إرتفعت بشكل تدريجي منتقلة من 28.79% من إجمالي النفقات العمومية سنة 2001 إلى 33.87% سنة 2004 بسبب توجه الجزائر إلى زيادة الإستثمارات العمومية في ظل إنطلاق البرامج التنموية.

عرفت هذه الفترة أيضا نموا ملحوظا في نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط 32.12 % وهو ما يعكس إيديولوجية الدولة والقائمة على زيادة تدخلها في الحياة الإقتصادية مما يستوجب منها العمل على زيادة الإنفاق العام لمواجهة الزيادة في أنشطتها المختلفة .

الجدول رقم02: **تطور تدفقات الإنفاق العام في الجزائر للفترة**

2005-2009 (**مليار دج**)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
النفقات العمومية	2052.0	2453.0	3108.5	4191.0	4246.3
نسبة نمو النفقات العمومية	8.46	19.54	26.72	34.82	1.31
نسبة النفقات العمومية إلى ن.م.إ	27.14	28.85	33.24	37.95	42.60
نفقات التسيير	1245.1	1437.9	1673.9	2217.7	2300.0
نسبة نفقات التسيير إلى النفقات العمومية	60.68	58.62	53.85	52.92	54.16
نسبة نفقات التسيير إلى ن.م.إ	16.47	16.91	17.90	20.08	23.07
نفقات التجهيز	806.9	1015.1	1434.6	1973.3	1946.3
نسبة نفقات التجهيز إلى النفقات العمومية	39.32	41.38	46.15	47.08	45.84
نسبة نفقات التجهيز إلى ن.م.إ	10.67	11.94	15.34	17.87	19.53

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على:

- **Banque d'Algérie/Evolution économique et monétaire en Algérie. Rpports 2000-2017.**
- **D.G.T/ Situations opérations du tresor.**
- قوانين المالية **2000-2017**

مع حلول 2005 بدأ الشروع في إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو والذي إمتد لخمس سنوات (2005-2009) ورصدت له مبالغ ضخمة، الأمر الذي يفسر الإرتفاع المتواصل في معدل نمو النفقات العامة، فبعد أن إرتفعت بمعدل 8.46 % سنة 2005 إنتقلت لتصل 34.82%سنة 2008 وهي السنة التي حقق فيها مستوى الإنفاق العام ماقيمته 4191.0 مليار دج، ما يعكس توجه الجزائر نحو الإستفادة من الموارد المالية المتراكمة نتيجة إرتفاع أسعار النفط سنة 2007.

إلا أن وتيرة النمو هذه لم تستمر طويلا، فبحلول سنة 2009 ونتيجة للتدهور الذي شهدته أسعار النفط لم يسجل مستوى الإنفاق العام سوى 1.31 %.كمعدل نمو سنوي.

وسجلت هذه الفترة معدلات نمو أسرع لنفقات التجهيز مقارنة بنفقات التسيير حيث إنتقلت من 806.9 مليار دج سنة 2005 لتبلغ ما قيمته 1973.3 مليار دج سنة 2008 وجهت النسبة الأكبر منها لتطوير قطاعات الصحة، التعليم، السكن والتنمية المحلية، في حين خصصت النسبة الأخرى لقطاع المواصلات، الأشغال العمومية إضافة لقطاعي الري والفلاحة. **(ACHOUR TANI, 2013, p. 42)**

الجدول رقم03: **تطور تدفقات الإنفاق العام في الجزائر للفترة**

2010-2014 (**مليار دج**)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
النفقات العمومية	4466.9	5853.6	7058.1	6024.1	6995.7
نسبة نمو النفقات العمومية	5.19	31.04	20.58	-14.65	16.13
نسبة النفقات العمومية إلى ن.م.إ	37.25	40.12	43.54	36.19	40.61
نفقات التسيير	2659.0	3879.2	4782.6	4131.5	4494.3
نسبة نفقات التسيير إلى النفقات العمومية	59.53	66.27	67.76	68.58	64.24
نسبة نفقات التسيير إلى ن.م.إ	22.17	26.59	29.50	24.82	26.09
نفقات التجهيز	1807.9	1974.4	2275.5	1892.6	2501.4
نسبة نفقات التجهيز إلى النفقات العمومية	40.47	33.73	32.24	31.42	35.76
نسبة نفقات التجهيز إلى ن.م.إ	15.08	13.53	14.04	11.37	14.52

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على:

- **Banque d'Algérie/Evolution économique et monétaire en Algérie. Rpports 2000-2017.**
- **D.G.T/ Situations opérations du tresor.**
- قوانين المالية **2000-2017**

دائما وفي إطار ديناميكية التنمية المباشر فيها بداية 2001 جاء برنامج توطيد النمو الإقتصادي كإستراتيجية مكملة للبرامج الإنفاقية السابقة على إمتداد خمس سنوات بداية

من 2010، واصلت خلاله قيمة تدفقات الإنفاق العام منحاها التصاعدي بإستثناء سنة 2013.

فقد بدا التأثير الإيجابي واضحا بسبب إرتفاع أسعار النفط حيث إنتقل معدل النمو في الإنفاق العام من 5.19 %سنة 2010 إلى 20.58% سنة 2012 ليصل بذلك إجمالي ما تم إنفاقه إلى 7058.1 مليار دج هو مايعادل 43.55 % من الناتج المحلي الإجمالي، مما يشير إلى تنامي حجم القطاع العام في الإقتصاد الجزائري.

و كما أشرنا إليه سابقا فقد جاءت سنة 2013 لتسجل تراجعا في حجم الإنفاق العام بنسبة 14.65%، ويعود ذلك أساسا إلى الإنخفاض المسجل في نفقات التسيير و التي بلغت 4131.5 مليار دولار وذلك من خلال تخفيض التحويلات الجارية ونفقات الخدمات الإدارية وإنخفاض نفقات المستخدمين بسب الإنتهاء من ضخ المخلفات المالية التي تضمنها القانون الرجعي للأجور، هذا وبالإضافة إلى التعليمات المقدمة من طرف الحكومة بخصوص ترشيد الإنفاق العام.

الجدول رقم04: **تطور تدفقات الإنفاق العام في الجزائر للفترة**

2015-2017 (**مليار دج**)

السنة	2015	2016	2017
النفقات العمومية	7656.3	7297.5	7389.3
نسبة نمو النفقات العمومية	9.44	-4.69	1.26
نسبة النفقات العمومية إلى ن.م.إ	45.81	41.64	39.74
نفقات التسيير	4617.0	4585.6	4757.8
نسبة نفقات التسيير إلى النفقات العمومية	60.30	62.84	64.39
نسبة نفقات التسيير إلى ن.م.إ	27.63	26.17	25.59
نفقات التجهيز	3039.3	2711.9	2631.5
نسبة نفقات التجهيز إلى النفقات العمومية	39.70	37.16	35.61
نسبة نفقات التجهيز إلى ن.م .إ	18.19	15.47	14.15

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على:

- Banque d'Algérie/Evolution économique et monétaire en Algérie. Rpports 2000-2017.
- D.G.T/ Situations opérations du tresor.
- قوانين المالية 2000-2017

لم تمنع المستويات المتدنية التي سجلتها أسعار النفط بالأسواق العالمية في منتصف 2014 من مواصلة الجزائر سياستها الإنفاقية وذلك حفاظا على الإستقرار النقدي والمالي خاصة مع إنطلاق البرنامج الخماسي للتنمية بداية 2015. فالملاحظ هو الإرتفاع المسجل في حجم الإنفاق العام خلال 2015 خاصة في شقه الإستثماري والذي ارتفع بمعدل21 % محققا بذلك حجم إنفاق عام 7656.3مليار دج أي بمعدل نمو 9.44 % وليرتفع بذلك العجز الموازني إلى 2553.2 مليار دج.

لكن في ظل الإنخفاض المتواصل في أسعار النفط وما رافقه من عجز في الموازنة العامة نتيجة للإختلال القائم بين حجم التدفقات من النفقات العامة وما تمتلكه الدولة من موارد مالية، عمدت الجزائر إلى إعتماد سياسة إنكماشية محاولة منها الخروج من حالة العجز أو على الأقل التخفيف من حدته وهوما جاء به قانون المالية التكميلي 2015. كما جاء تقييم خبراء صندوق النقد الدولي في ماي 2016 ليعطي صورة سلبية عن الوضع المالي والإقتصادي في الجزائر نتيجة الصدمة النفطية ودعى تقرير الصندوق إلى ضرورة إجراء إصلاحات هيكلية بهدف ضبط المالية العامة وتنويع الإقتصاد. كل ذلك بدا واضحا من خلال الأرقام التي حملتها الميزانية العامة، فقد بلغ حجم الإنفاق العام لسنة 2016 ماقدره 7297.5 مليار دج معبرا عن إنخفاض بنسبة 4.69 % ما ساهم في تقليص العجز المسجل لتلك السنة.

لكن في العموم تبقى نسبة الإنخفاض المسجلة في تدفقات الإنفاق العام ضئيلة ويرجع السبب أساسا إلى رغبة الجزائر في الحفاظ على الإستقرار الإجتماعي والذي عملت على تحقيقه من خلال سياستها الإنفاقية على مدى سنوات وكذا وجود مجموعة من المشاريع التي يتوجب على الدولة إستكمالها.

واصلت الجزائر سياستها الجديدة والمرتكزة على تقليص مستويات الإنفاق العام والرفع من حجم الإيرادات من خلال العمل على رفع مساهمة الجباية العادية ضمن إيرادات الدولة، فقد نص قانون المالية لسنة 2017 على خفض الإستثمارات العمومية حيث عرفت ميزانية التجهيز تراجعا بنسبة 3 % شمل كل القطاعات بإستثناء قطاع السكن وبند "نفقات أخرى" (**بنك الجزائر**، 2018، **صفحة** 64) في حين سجلت زيادة في الغلاف المخصص لنفقات

التسيير بمعدل 3.8 % نظرا لإرتفاع التحويلات الجارية والفوائد على الدين العمومي مما أدى إلى إستقرار نسبي في إجمالي نفقات الميزانية إذ لم ترتفع سوى بـ 1.26 % مسجلة ما قيمته 7389.3 مليار دج.

2. ـ2 علاقة الإنفاق العام في الجزائر بأسعار النفط

يلعب قطاع النفط دورا محوريا في الإقتصاد الجزائري بإعتباره محركا رئيسيا للمالية العامة للدولة، حيث تساهم تدفقات المورد النفطي بالجزء الأكبر من إجمالي الإيرادات العامة للدولة، وبالتالي فهي تشكل المصدر الأول في تمويل برامج الإنفاق العام مما يجعل هذه الأخيرة شديدة الحساسية لتغيرات أسعار النفط والمرتبطة بعوامل خارجية تحكم إتجاه أسواق النفط.

فالمتتبع للسياسة الإنفاقية للجزائر يدرك إرتباط مسارها بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط، ويمكن توضيح التغير الحاصل في تدفقات الإنفاق العام في الجزائر تبعا لتغيرات

أسعار النفط من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 05: **تطور أسعار النفط وعلاقتها بالإنفاق العام في الجزائر** 2000-2017

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
أسعار النفط (دولار للبرميل)	28.50	24.85	25.24	29.03	38.66	54.64	65.85	74.95	99.97
(% معدل الزيادة)	59.12	-12.80	1.56	15.01	33.17	41.33	20.51	13.81	33.38
معدل نمو النفقات (%)	22.50	12.12	17.38	9.00	11.92	8.46	19.54	26.72	34.82
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
أسعار النفط (دولار للبرميل)	62.25	80.15	112.94	111.04	108.97	100.23	53.06	45.00	54.05
(% معدل الزيادة)	-37.73	28.75	40.91	-1.68	-1.86	-8.02	-47.06	-15.19	20.11
معدل نمو النفقات (%)	1.31	5.19	31.04	20.58	-14.65	16.13	9.44	-4.69	1.26

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر **2017-2000.**

بداية تجدر الإشارة إلى أن أسعار النفط تخضع للكثير من التقلبات بسبب طبيعة السوق النفطية الدولية والتي تتسم بالديناميكية وعدم الإستقرار، وهذا ما لمسناه من خلال معطيات الجدول رقم 05. فمع بداية الألفية الثالثة عرفت أسعار النفط إرتفاعا ملحوظا، حيث فاقت نسبة الزيادة السنوية 59 %، وتزامن ذلك مع السياسة المالية الجديدة للبلاد والقائمة على التوسع في الإنفاق العام، فقد سجل هذا الأخير زيادة قدرت بـ 22.50 % وهي نفس السنة التي أنشئ فيها صندوق ضبط الإيرادات والذي كانت له أهمية كبيرة في إمتصاص الفوائض المالية الناتجة عن الإرتفاع في أسعار النفط، وكان الهدف من إنشاء الصندوق هو الحفاظ على إستقرار الموازنة العامة للدولة والتخفيف من حدة الصدمات التي يتعرض لها الإقتصاد . **(ACHOUR TANI, 2013, p. 41)**

وقد سجلت الفترة 2000-2008 مسارا موجبا لأسعار النفط بإستثناء سنة 2001 والتي عرفت فيها الأسعار إنخفاضا طفيفا بسبب أحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية والتي أدت إلى إنحفاض الطلب العالمي على النفط الخام، بالإضافة إلى زيادة العرض من النفط من خارج منطقة الأوبك، حيث سجلت أقل سعر بـ 24.85 دولار للبرميل، وبداية من سنة 2002 عرفت أسعار النفط إرتفاعات ملحوظة مسجلة 25.24 دولار للبرميل، واستمرت الأسعار في الإرتفاع إلى أن وصلت 99.97 دولار للبرميل سنة 2008. وقد أسهم هذا الإرتفاع غير المسبوق في أسعار النفط في زيادة المداخيل النفطية مما ساعد على تنشيط وإنعاش الإقتصاد الوطني بزيادة الإنفاق العام بنسبة تجاوزت 34 %. وقد بلغ متوسط زيادة أسعار النفط خلال هذه الفترة 22.78 %، قابله نمو في الإنفاق خلال نفس الفترة بمتوسط 18.05 %.

مع نهاية 2008 شهدت السوق العالمية إنخفاضا كبيرا في الطلب على النفط نتيجة تفاقم الأزمة المالية العالمية (**صندوق النقد العربي**، 2009، **صفحة** 85)، وبدأ الإنهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية ما أثر سلبا على الأسعار، إذ حققت معدل نمو سنوي سالب سنة 2009 وصل إلى 37.73 % حيث بلغ سعر برميل النفط 62.25 دولار، إلا أن مرونة السياسة المالية في العمل على التصدي لتراجع النشاط الإقتصادي، وكذا الفوائض المالية المتراكمة والموجهة لصندوق ضبط الإيرادات كلها عوامل أتاحت المجال للإستمرار في مستوى إنفاق مرتفع ولكن بمعدل نمو أقل من العادة قدر بـ 1.31 %

في 2010 عادت علاقة الإتساق بين أسعار النفط والإنفاق العام لتؤكد نفسها من جديد فما إن إسترجعت الأسعار قيمها المرتفعة بنسبة نمو 28.75 %حتى تصاعدت تدفقات الإنفاق العام بنسبة 5.19 %.

كان لإستمرار إرتفاع الطلب العالمي على النفط والتوقعات الإيجابية لمعدلات النمو الإقتصادي وكذا تراجع الدولار أمام اليورو أثرا واضحا على مستوى الأسعار فقد جاءت سنة 2011 لتسجل إنتعاشا واضحا في أسعار النفط مسجلة بذلك أقصى قيمة لها بما يعادل 112.94 دولار للبرميل مما أسهم في الرفع من تدفقات الإنفاق العام بمعدل نم وناهز 31 %، لكن سرعان ما أخذت الأسعار مسارا تنازليا بداية من 2012 ولغاية 2016 حيث سجلت هبوطا حادا في منتصف 2014 نتيجة إزدهار صناعة الغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية (**CHEDRAWI, MALLAH BOUSTANI, & IBRAHIM, 2017, p. 01**)، مما أدى لزيادة الإمدادات النفطية بكميات كبيرة، وكذا إرتفاع سعر صرف الدولار الذي تسبب بدوره في ضعف الطلب العالمي على النفط، فقد إنتقل سعر برميل النفط من 100.23 دولار سنة 2014 متهاويا إلى حدود 45 دولار سنة 2016.

لكن بالرغم من الوضع المالي الصعب الذي عرفته البلاد نتيجة لإنهيار أسعار النفط والتي أثرت سلبا على إيرادات الميزانية إلا أن الجزائر حافظت على مستويات مرتفعة من الإنفاق العام خلال 2016، والتي لم تنخفض سوى بـ 4.69 % ويرجع هذا إلى صعوبة التخلي عن السياسة الإنفاقية التوسعية التي إنتهجتها الدولة لسنوات.

وقد عاودت الأسعار الصعود بوتيرة متباطئة محققة سنة 2017 نموا بمعدل 20.11% لتبلغ ماقيمته 54.05 دولار للبرميل الأمر الذي ساعد في تحسن إيرادات الميزانية، أما

مستوى الإنفاق العام فبقي شبه مستقر بنسبة نمو 1.26 %، ونتيجة لذلك فقد عرف العجز الموازني تقلصا ملحوظا خلال هذه السنة، تم تمويله من خلال آخر إقتطاع من صندوق ضبط الإيرادات بواقع 784 مليار دينار فأصبح بذلك رصيد الصندوق معدوما منذ فبراير 2017 مما دفع بالجزائر إلى اللجوء إلى التمويل غير التقليدي كحل لتحقيق التوازن في الميزانية العامة، وذلك من خلال التعديل الذي طرأ على قانون النقد والقرض.

3ـ المحور الثاني: تدابير ترشيد الإنفاق العام في الجزائر ومتطلبات النجاح

نظرا للتبعية القوية للإقتصاد الجزائري لإيرادات صادرات المحروقات، عانى الإقتصاد الوطني بشدة من إنهيارات أسعار النفط، فالجزائر أصبحت تواجه قيودا مالية منذ السداسي الثاني لـ 2014 شكلت ضغوطا قوية على خزينة الدولة نتيجة تقلص الموارد المالية والتي تتشكل بنسبة كبيرة من إيرادات الجباية النفطية والتي عرفت إنخفاضا تدريجيا بداية من 2014 على وقع تراجع أسعار النفط على المستوى الدولي، والتي فقدت تقريبا 50 % من قيمتها، في المقابل شهدت النفقات العامة إرتفاعا بنسبة 9.44 %. هذا الوضع أدى إلى تفاقم العجز في الرصيد الإجمالي للخزينة والذي سجل عجزا للسنة السابعة على التوالي (**بنك الجزائر**، 2016، **صفحة** 77)، إعتمدت الدولة تمويله من فوائض الجباية النفطية المتاحة في صندوق ضبط الإيرادات والذي مول العجز بنسبة 82 % مسجلا بذلك إنخفاضا قويا في رصيده بـ 2072.2 مليار دج نهاية 2015، أي أنه تآكل بنسبة 53 % خلال سنة واحدة. (**المجلس الشعبي الوطني**، 2017، **صفحة** 07)

في ظل هذه الأوضاع التي أملاها الواقع النفطي الجديد ومع نقص تنوع الإقتصاد الجزائري كان لزاما على الدولة أن تتبع جملة من الخطوات الهادفة إلى ترشيد المخصصات الإنفاقية وذلك بما يتوائم مع التقلبات المالية والإقتصادية العالمية وبما يضمن سلامة وإستقرار الوضع المالي والإقتصادي للدولة.

1.3ـ تدابير ترشيد الإنفاق العام في الجزائر

يشير ترشيد الإنفاق العام إلى العمل على زيادة فعالية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الإقتصاد القومي على تمويل ومواجهة إلتزاماته الداخلية والخارجية، مع القضاء على مصادر التبديد إلى أدنى حد ممكن، لذا فإن ترشيد الإنفاق العام لا يقصد به ضغطه ولكن يقصد به الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق والإسراف. (**عفر و مصطفى**، 1999، **صفحة** 72)

قي الجزائر جاءت أولى الخطوات في إطار ترشيد الإنفاق العام بإعتماد الحكومة لخريطة طريق تهدف إلى تقويم المالية العامة وضمان ديمومة الأموال العمومية، مع تأمين توزيع عادل للتحويلات الإجتماعية لفائدة السكان، بالإضافة إلى تحفيز النشاط الإقتصادي وإعادة توازن ميزانية الدولة على المدى المتوسط، كما تنص على إصلاحات تخص الإدارة الجبائية من أجل تحسين التحصيلات.

وقد ترجم ذلك من خلال سن قانون مالية تكميلي سنة 2015 حمل معه مجموعة تدابير سواء في جانب النفقات أو جانب الإيرادات، مرورا بقانون المالية لسنة 2017 الذي يستكمل دائما سياسة الدولة في الترشيد و وصولا إلى يومنا هذا، وكل ذلك ينصب في إطار المحافظة على التوازنات الإقتصادية و الإجتماعية للدولة.

ومن أهم هذه التدابير نـجد:

- تجميد بعض المشاريع العمومية التي لم يتم الإنطلاق في إنجازها (**وزارة المالية**، 2015)، مع الحفاظ على الأولويات المحددة في مجال تلبية حاجيات المواطنين. وجاء قرار التجميد بناءا على جملة من المعايير منها منح الأفضلية في تخصيص الموارد العمومية للمشاريع ذات الأولوية والتي إنطلقت بها الأشغال ضمن التكاليف المقررة، وإعطاء الأولوية للمشاريع التي بلغت نسبة الأشغال بها معدلات إنجاز معتبرة وأصبحت جاهزة للتسليم.

- تأجيل كل عمليات إقتناء السيارات الإدارية إلى غاية سنة 2016 بما في ذلك تلك التي سبق تسجيل إعتماد بشأنها برسم ميزانية 2015. ويجب أن يطبق هذا الإجراء على مشاريع الصفقات المتعلقة بإقتناء سيارات كانت محل تأشيرة من قبل اللجنة الوطنية للصفقات العمومية، ولم يسجل بشأنها أي إلتزام أو دفع إلا إذا حظيت بالموافقة المسبقة للسيد الوزير الأول. (**الوزارة الأولى**، 2015)

- عدم الإلتزام بعقود جديدة إلا تلك المتعلقة بعمليات إستثنائية وذات بعد وطني، خاصة تلك التي تتضمن تكملة لمشاريع قيد الإنجاز وتكون قد سجلت نسبة تقدم معتبرة في الأشغال. كما تم تأجيل كل عقد جديد متعلق بمشروع جديد إلى مابعد 2016، بإستثناء المشاريع ذات الأولوية الكبيرة. (**وزارة المالية**، 2016)

- في المقابل حافظت الحكومة على مستوى التحويلات الإجتماعية المباشرة وغير المباشرة والمرتبطة أساسا بسياسة الدعم التي تتبناها الجزائر والتي تهدف لدعم ضعيفي ومحدودي الدخل.كما وحمل قانون المالية التكميلي لسنة 2015 مجموعة تدابير حول مراجعة نسب بعض الضرائب وترشيد النفقات العمومية لتقليص عجز الميزانية (**Banque Africaine de developpement - ORNA-, 2016**)، وتطهير الإقتصاد الموازي من خلال فرض ضريبة جزافية على حائزي رؤوس الأموال قصد دفعهم على تحويل أموالهم من السوق الموازية إلى البنوك.

وتمت مراجعة نسبة الضريبة على أرباح الشركات- التي تم توحيدها في إطار قانون المالية الأولي 2015 عند نسبة 23 % لجعلها تتراوح بين 19 % و26% حسب نوع النشاط. وعليه حدد معدل هذه الضريبة بـ 19 % بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية و23 % بالنسبة لقطاعات البناء والأشغال العمومية

والري والسياحة، و26 % بالنسبة لباقي النشاطات كالإستيراد (**الجريدة الرسمية**، 2015)

أما قانون المالية لسنة 2016 فقد جاء بالعديد من التعديلات الجبائية سواءا تعلق الأمر بقانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة أو قانون الطابع أو قانون الرسوم على رقم الأعمال أو قانون الضرائب غير المباشرة أو قانون الإجراءات الجبائية، كما تضمن بعض المواد التي تسمح للدولة بتنويع إيراداتها وتخفيض حجم نفقاتها ومن أهمها:

- إجبارية إعادة إستثمار 30 % من حصة الإمتيازات بالنسبة للمشاريع التي تستفيد من خفض أو إلغاء الضريبة على أرباح الشركات.

- تأسيس رسم على المنتوجات البترولية لصالح ميزانية الدولة.

- زيادة في تعريفة قسيمة السيارات)رفع قسيمة المركبات النفعية ومركبات الإستغلال من أجل تأمين موارد جديدة لتغطية مصاريف صيانة وتأهيل الطرق)، تخصص 50 % منها إلى ميزانية الدولة.

- دمج و إقفال بعض الحسابات الخاصة في الميزانية.

- فتح حساب خاص موجه للصندوق الخاص لترقية الصادرات.

جاءت سنة 2017 ليقرر من خلال قانون المالية ولأول مرة منذ 2002 خفضا في الإستثمارات العمومية حيث عرفت ميزانية التجهيز إنكماشا بـ. 80.4 مليار دج. وتم من خلاله أيضا رفع العديد من الضرائب والرسوم كالرسم على القيمة المضافة والذي إرتفع معدله بداية جانفي 2017 من 17 % إلى 19 % بالنسبة للمعدل العادي، ومن 7 % إلى 9 % بالنسبة للمعدل المخفض (**الجريدة الرسمية**، 2016)، وكذلك رفع الرسوم على العقارات والوقود والتبغ.

وقد إنعكس هذا الرفع من المدخرات الإجبارية إيجابا على قيمة الإيرادات من الجباية العادية لكن ظلت تسبتها من إجمالي الإيرادات ضئيلة ما يبين و بوضوح إستمرار النهج الريعي في حساب إيرادات الدولة الكلية.

- غلق كل حسابات التخصيص الخاص بما في ذلك البرنامج الخماسي 2015-2019 " توطيد النمو الإقتصادي" والذي لم يدم سوى سنتين، ما عدا حساب برنامج الهضاب العليا، وهذا بسبب عدم القدرة على ضبط نفقات التجهيز ليتم بعد ذلك فتح حساب واحد تحت رقم 302/145 بعنوان حساب تسيير العمليات الإستثمارية العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز بموجبه تبني مبدأ سنوية تبليغ الاعتمادات المالية الممنوحة، إذ أن التكفل بتمويل المشاريع الاستثمارية العمومية يكون من ميزانية الدولة للتجهيز في حدود اعتمادات الدفع المبلغة (**الجريدة الرسمية**، 2017)

- دائما وفي إطار التوجه الجديد للدولة والرامي إلى الرفع من فعالية وكفاءة توظيف النفقات العامة فقد تم تغيير نظام تحضير وتنفيذ الميزانية للتحكم أكثر في الأموال العمومية وتحسين شفافية الميزانية، وتم تجسيد ذلك عن طريق إطار قانوني جديد يتضمن قانون عضوي لقوانين المالية، يرمي إلى إصلاح تسيير المالية العمومية حيث سيوجه للبحث عن الفعالية والنتائج، وإلى تحسين تقديم قوانين المالية للحصول على مقروئية أفضل وتعزيز شفافية معلومات الميزانية، تقوية الرقابة البرلمانية وإدماج عناصر المرونة في التسيير المالي (Journal officiel, 2018)

وسيدخل القانون الجديد حيز التنفيذ في 2021 وسينفذ بطريقة تدريجية عن طريق إدراج في كل سنة مالية كتلة عملياتية ووظيفية ليبلغ إستيعاب آليات الموازنة بالبرنامج والتسيير القائم على النتائج مستواه الكلي في 2023. أما قانون تسوية الميزانية، فسيتم مراجعة السنة المرجعية الخاصة به لتنتقل من السنة التي تسبق عرض القانون بثلاث سنوات (س-3) إلى سنتين (س-2) بالنسبة لسنوات 2023 و2024 و2025 لتصل إلى سنة واحدة (س-1) وذلك إبتداء من 2026.

أما بخصوص الرقابة على النفقات فقد إتخذت وزارة المالية مجموعة إجراءات ترمي إلى تعزيز الوسائل المخصصة لتدخل المفتشية العامة للمالية لتدعيم وتعزيز إجراءات الرقابة الداخلية (Services du premier ministre, 2019, p. 05).. وينطوي هذا الدور الجديد للمفتشية ضمن سياسة الحكومة من أجل محاربة الفساد المالي وترشيد خيارات الميزانية، وتأمين الأموال العمومية.

2.3. متطلبات ترشيد الإنفاق العام في الجزائر

إن عملية الترشيد تتطلب وجود جملة من الركائز والمتطلبات والتي ينبغي على الدولة العمل على ضمانها، أهمها:

- التحديد الجيد للحجم الصحيح للإنفاق العام على مستوى الدولة فلا بد من العمل على معرفة السقف الأمثل للحجم الكلي للإنفاق العام (**دنيا**، 1993، **صفحة** 338)، وتحديد مجال كفاءته الذي يساهم في زيادة معدلات النمو الإقتصادي إلى المستوى المسطر من قبل واضعي السياسات الإقتصادية الكلية.

- تحديد أهداف واضحة ودقيقة للبرامج الحكومية، مع مراعاة الحاجات العامة الحقيقية الفعلية بحيث لا تتحمل الحكومة نفقات إلا إذا كانت ملحة وبالقدر الذي يحقق المنافع العامة، وهذا يعني أن الموازنة العامة للدولة ينبغي أن لا تشتمل إلا على النفقات الضرورية التي تحقق أكبر منفعة ممكنة بأقل نفقة ممكنة (**العاني**، 2011، **صفحة** 19).

- إعادة هيكلة الإنفاق العام ومن ثم توجيهه بحسب الأهمية النسبية للخدمات المراد تقديمها وفقا للمتغيرات الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية.

- الإتباع الجاد لمبدأ الأولويات وعدم الخروج عليه وإلا إتجهت الأموال إلى مجالات غير ضرورية أو غير مهمة لعملية التنمية الاقتصادية، الأمر الذي يؤدي إلى تشويه الإقتصاد

الوطني وعدم تحقيق الإنفاق العام لآثاره المرغوبة، ويمكن تطبيق هذا المبدأ بإستخدام أسلوب التكلفة والعائد (**دنيا**، 1993، **صفحة** 343).

- القياس الدوري لآداء برامج الإنفاق العام مع التركيز على فاعليته، فالمبدأ الذي باتت تتبعه دول العالم هو"إنفاق أقل كفاءة أعلى".

- زيادة كفاءة تخصيص الموارد الحكومية من خلال تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة، على أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الإنجاز، مع تطوير مفهوم الرقابة المستندية إلى الرقابة التقييمية (**أبودوح**، 2006، **صفحة** 105).

- تطبيق موازنة البرامج والآداء بدلا من موازنة البنود، حيث تمثل موازنة الآداء أسلوبا لتقسيم الموازنة لتحقيق المزيد من رقابة السلطة التشريعية (البرلمان) على السلطة التنفيذية (الحكومة)، وذلك من خلال تطوير أساليب الرقابة والتنظيم التي تبرر الحصول على الإعتمادات، وتقسيم الوظائف إلى برامج وإعداد تقارير عن الآداء بما يمكن من متابعة الإنجاز. (**فرج**، 2011، **صفحة** 99)

- التركيز على نوعية النفقة وعائدها بمعنى زيادة كفاءة الإنفاق العام إلى أعلى درجة ممكنة ما يؤدي بالنهاية إلى الحصول على أفضل النتائج ويتطلب ذلك أن يستند الإنفاق العام على قاعدة الإقتصاد التي توجب أن يحقق الإنفاق العام أعلى درجة من الرفاهية بأقل كلفة ممكنة. (**العاني**، 2011، **صفحة** 18)

- التقليل من التدخل الحكومي في المشاريع الإستثمارية التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها، وحصر الإستثمار العام في المجالات الإستراتيجية كتلك المتعلقة بالبنى الإرتكازية. فقد أثبتت العديد من التجارب أنه بالإمكان الإعتماد على القطاع الخاص في إنجاز المشروعات التي كانت حكرا على الدولة وربما بتكلفة أقل، (**كزيز و حميدة**، 2018، **الصفحات** 123-124) الأمر الذي يتطلب من الدولة إعادة صياغة دورها في النشاط الإقتصادي بما يرشد إنفاقها عن طريق دعم سياسة الخوصصة.

- ينبغي على الدولة أن تسعى إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة في توزيع المنافع والخدمات الناتجة عن النفقات العامة، أي ضرورة توزيع النفقات العامة توزيعا عادلا بين مختلف فئات المجتمع.

4. خاتمة

شكل التباين القائم بين نمو الإنفاق العام الذي يمثل في كثير من بنوده إلتزاما يصعب تجنبه وبين نمو الموارد المالية للدولة والمرتبطة بالمسار المتقلب لأسعار النفط تحديا صعبا للجزائر، ما ألزمها العمل على معالجة الوضع بإتخاذ مجموعة من التدابير التي لا تعدو عن كونها حلولا مؤقتة تفتقر للشمولية والإنسجام، خاصة في ظل غياب إستراتيجية واضحة ومتكاملة قائمة على ترشيد الإنفاق العام وإستغلاله بأكثر فعالية ومرتكزة على مجموعة من الدعائم أهمها التحديد الدقيق لحجم الإنفاق العام والعمل على رفع كفاءته، تعزيز الشفافية وتفعيل دور الرقابة على النفقات.

و قد توصلنا في ختام بحثنا إلى جملة من النتائج والتي قادتنا لمجموعة توصيات:

ـ النتائج

- شهدت حركة الانفاق العام في الجزائر مسارا متصاعدا في أرقامها المطلقه في أغلب سنوات فترة البحث، مايعني أن الدولة إنتهجت سياسة مالية توسعية خلال هذه الفترة.

- سجلت النفقات العامة نسبا مرتفعة من إجمالي الناتج المحلي تراوحت بين 27% و45% خلال فترة الدراسة مما يدل على إتساع تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية.

- يشير هيكل الإنفاق العام إلى وجود إختلال هيكلي في ميزانية الدولة، إذ يستحوذ الإنفاق الجاري على النصيب الأكبر ما يعني ميزانية غير قادرة على خلق آلية فعالة لتحقيق النمو الإقتصادي والذي يتطلب وجود مستويات عالية من الإستثمارات.

- إن إعتماد الجزائر على الجباية النفطية لتمويل إنفاقها الحكومي يعرض ميزانيتها العامة لعدم الإستقرار وذلك لكون أسعار النفط غير مستقرة عالميا.

- سياسة الإنفاق العام في الجزائر تتأثر بشكل نسبي بحركة أسعار النفط.

- أدى الإقتطاع المتواصل من رصيد صندوق ضبط الإيرادات من جهة، وغياب إستراتيجية واضحة لإستثمار الفوائض المالية وتنميتها من جهة إلى نضوب موارد الصندوق.

- يعتبر ترشيد الإنفاق العام خطوة مهمة للرفع من فعالية وكفاءة توظيف النفقات العامة.

- على الرغم من مساهمة التدابير المتخذة بهدف ترشيد الإنفاق العام في تخفيف حدة العجز الموازني، إلا أن النتائج المحققة تبقى محدودة مقارنة بآثار الصدمة النفطية.

- إن أخطر ما يهدد الإقتصاد الجزائري هو الإستمرار في رسم السياسات الإقتصادية وخاصة المالية منها على أساس ما تحصل عليه الدولة من عائدات النفط.

ـ التوصيات

- إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح الجانب الاستثماري والعمل على خلق مشاريع إنتاجية حقيقية.

- توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص والعمل على تشجيع رأس المال الخاص المحلي والأجنبي بتقديم الإمتيازات والإعفاءات المختلفة.

- تجنب التقلبات الحاصلة في الأسواق النفطية بتقليل الإعتماد على النفط كمصدر رئيسي للتمويل و تنمية الإيرادات غير

النفطية.

- ضرورة تبني سياسة إقتصادية جديدة بعيدا عن سياسة الإقتصاد الريعي قائمة على تنويع الإقتصاد.

- صياغة سياسة إنفاقية تبنى على أساس وضع الأولويات في تحقيق الأهداف.

- لا بد أن يصاحب التوجه الرسمي للدولة في ترشيد الإنفاق العام إستعمال وترويج مفهوم رفع كفاءة الإنفاق.

- مراجعة المنظومة الرقابية والعمل على تطوير قواعد الرقابة على النفقات.

- ضرورة مراجعة سياسة الدعم والعمل على ترشيدها وإستهداف الفئات المستحقة مما يؤدي في النهاية إلى التخفيف من ضغوط الإنفاق الإجتماعي.

- ضرورة تحمل المواطن مسؤوليته الوطنية تجاه قضية ترشيد الإنفاق والعمل على مكافحة النزعة الإستهلاكية السلبة من خلال التحول إلى ثقافة الإستهلاك الذكي.

- إتباع الترشيد كأسلوب حياة فلا يطبق فقط عند وقوع الأزمات الإقتصادية بل في كل الأوضاع.

تضارب المصالح

❖ يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

المراجع

1ـ المراجع باللغة العربية

• الجريدة الرسمية. (23 يوليو، 2015). السنة 52، العدد 40. المادة 01 من قانون المالية التكميلي2015 . الجزائر.

• الجريدة الرسمية. (29 ديسمبر، 2016). السنة 53،العدد77. المواد 26 و 27 من قانون المالية 2017. الجزائر.

• الجريدة الرسمية. (18 يناير، 2017). السنة54، العدد03. الجزائر.

• المجلس الشعبي الوطني. (2017). الجريدة الرسمية للمناقشات، دورة البرلمان العادية 2016-2017، الجلسة العلنية المنعقدة في 2017/01/29 تقديم البيان السنوي لبنك الجزائرحول التطور الإقتصادي و النقدي للبلاد. الجزائر.

• الوزارة الأولى. (01 أوت، 2015). مراسلة رقم 1356 الخاصة بتجسيد التدابير الرامية إلى تعزيز التوازنات الداخلية و الخارجية للبلاد. الجزائر.

• بنك الجزائر. (2016). التقرير السنوي -2015التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر. الجزائر.

• بنك الجزائر. (2018). التقرير السنوي -2017التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر. الجزائر.

• شعبان فرج. (2011). الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر - دراسة حالة الجزائر 2000-2010 (أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية). كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3.

• شوقي أحمد دنيا. (1993). إسهام المفاهيم المالية في ترشيد و تمويل الإنفاق العام. المجلة العلمية للإقتصاد و التجارة كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر(العدد 02)، 319-374.

• صندوق النقد العربي. (2009). التقرير الإقتصادي العربي الموحد. أبو ظبي.

• عماد محمد علي العاني. (2011). إصلاح قطاع المالية العامة في العراق -دراسة إستشرافية-. المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، كلية الإدارة و الإقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، السنة التاسعة(العدد 28)، 1-38.

• قانون رقم 84-17 يتعلق بقوانين المالية. (07 يوليو، 1984). المادة 24. الجزائر.

• محمد عباس محرزي. (2008). إقتصاديات المالية العامة (الإصدار 3). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

• محمد عبد المنعم عفر، و أحمد فريد مصطفى. (1999). الإقتصاد المالي الوضعي و الإسلامي بين النظرية و التطبيق. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للطباعة و النشر و التوزيع.

• محمد عمر أبو دوح. (2006). ترشيد الإنفاق العام و عجز ميزانية الدولة. الإسكندرية: الدار الجامعية.

• نسرين كزيز، و مختار حميدة. (ديسمبر، 2018). ترشيد الإنفاق الحكومي و دوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة- دراسة حالة الجزائر 2007-2017. مجلة الإبداع، جامعة البليدة 02، الجزائر، المجلد 8(العدد 1)، 108-126.

• وزارة المالية. (25 جوان، 2015). مراسلة رقم 3455 متعلقة بنفقات التجهيز. الجزائر.

• وزارة المالية. (24 مارس، 2016). مراسلة رقم 542 بخصوص تسقيف النفقات و الإلتزام بالعقود الجديدة بعنوان سنة 2016. الجزائر.

• وليد عبد الحميد عايب. (2010). الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي. بيروت: مكتبة حسين العصرية.

2ـ المراجع باللغة الأجنبية

• ACHOUR TANI, Y. (2013, Juillet). Analyse de la politique économique algerienne -Doctorat en sciences économique -. Université Paris -Pantheon Sorbone.

• Banque Africaine de developpement - ORNA-. (2016, Octobre). Algérie - document de stratégiepays interimaire 20162018-. Abidjan.

• CHEDRAWI, C., MALLAH BOUSTANI, N., & IBRAHIM, R. (2017, Novembre). La volatilité du prix du pétrole et ses consequences sur les pays exportateurs. Université Saint-Joseph.Beirut.

• Journal officiel. (2018). n°53, 57 ème année. Loi organique n°1815- du 2 septembre 2018 relative aux lis de finanes . Algérie.

• Services du premier ministre. (2019, Février). Declaration de politique génerale du gouvernement devant le parlement. Algérie.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

المؤلفون سعيدة آيت جيدة وآخرون، (2021)، الجزائر و حتمية ترشيد الإنفاق العام في ظل تقلبات أسعار النفط، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر. ص ص: 207-216